

## تقارير

### أنطوان شلحت\*

#### إسرائيل - سورية:

#### محادثات غير مباشرة ولا اختراق

يلقي هذا التقرير ضوءاً كاشفاً، من منظور إسرائيلي، على المحادثات غير المباشرة التي تجددت مؤخراً بين سورية وإسرائيل، ويعرض بعض المعلومات والتحليلات والآراء التي كتبها باحثون ومحللون سياسيون كبار، كما يذكر تقويمات جهازي الموساد والاستخبارات العسكرية، ومواقف ساسة من ذوي النفوذ في الائتلاف الحكومي والمعارضة، وكذلك اتجاهات الرأي العام. يتناول هذا التقرير في جزئه الأول المصالح السياسية والاستراتيجية التي تدفع الطرفين، وخصوصاً إسرائيل، إلى التفاوض مجدداً، علاوة على موقف الطرفين من القضايا الأساسية، والعقبات التي تحول دون التوصل إلى اتفاق، ووضع الحكومة الإسرائيلية الشديد التآزم، وتأثير ذلك في سير المفاوضات وفي فرص نجاحها، وفي اتجاهات الرأي العام أيضاً. ثم يتعقب، في الجزء الثاني، مسيرة المفاوضات بين سورية وإسرائيل التي جرت في تسعينيات القرن الماضي، وأسباب فشلها، وذلك من خلال رواية مسؤولين إسرائيليين كبيرين كان لهما شأن مهم في هذه المفاوضات، وكانا مطلعين على تفاصيل كثيرة في اتصالات الطرفين.

#### تمهيد

في 21 أيار/مايو 2008 نُشر، أول مرة، أن "محادثات سلام" غير مباشرة تجري بين إسرائيل وسورية بوساطة تركية. وجاء في بيان صحفي مقتضب صدر في القدس [وفي دمشق وأنقرة في الوقت نفسه] أن الطرفين شرعا في إجراء محادثات سلام غير مباشرة برعاية تركيا، وأنها أعلنتا نيتها الدخول في حوار جاد ومتواصل بهدف التوصل إلى سلام شامل وفق الإطار الذي تحدد في مؤتمر مدريد سنة 1991 [أي إطار "الأرض في مقابل السلام"]. وبحسب مصادر إسرائيلية متطابقة فإن هذه المرحلة من المحادثات، مكرسة للتفاهم في شأن الشروط التي تسمح بتجديد المفاوضات المباشرة. ويبدو أن من الشروط التي تطالب بها سورية لتجديد المفاوضات، اعتراف إسرائيل من جديد بـ "وديعة رابين" - أي إقرار إسرائيل نيتها الانسحاب من هضبة الجولان كلها، ووفقاً للتقارير فإن إسرائيل فعلت ذلك. غير أن رئيس الحكومة الإسرائيلية، إيهود أولمرت، أكد لوزير الخارجية الفرنسية، برنار كوشنير، [في 22 أيار/مايو] وخلال عرض قدمه في لجنة الخارجية والأمن البرلمانية [في 26 أيار/مايو]، أنه لم يقدم أي تعهد مسبق بتقديم تنازلات في الجولان، وأن ما صدر عنه هو قوله للسوريين: "إذا كنتم تريدون التحدث فأهلاً وسهلاً. أنا أعلم ما تريدون، وأنتم تعلمون ما أريد." لكنه أضاف أن لا أوهام لديه بشأن هذه المحادثات، وأن المفاوضات [في المستقبل] "لن تكون سهلة وستقترن بتنازلات مؤلمة." وتطالب إسرائيل مسبقاً بتعهد سوري يتعلق بالعلاقة بإيران وحزب الله والفصائل الفلسطينية. وهناك انطباع أن الجدل يدور حول طبيعة المفاوضات. كما أن إسرائيل تريد مفاوضات سرية، بينما تريدها سورية علنية.

لم يأت إعلان هذه الأنباء مثل "برق في يوم صيفي". فعلى الرغم من تصاعد التوتر بين إسرائيل وسورية، منذ انتهاء الحرب على لبنان في صيف سنة 2006 وارتباطاً بنتائجها، والذي يمكن اعتبار أن آخر مظهره تمثل في الغارة الجوية على شمال سورية، في أيلول/سبتمبر 2007، والتي ظلت وسائل الإعلام الأجنبية تردد رواية فحواها أن إسرائيل تقف وراءها، وأنها استهدفت "منشأة نووية أقيمت بمساعدة كوريا الشمالية"، كما

ظلت إسرائيل بدورها تعيد إنتاج هذه الرواية، إلى أن اعترفت صراحة بمسؤوليتها عن تلك الغارة وغايتها المحددة (الصحف الإسرائيلية - 4 نيسان/أبريل 2008)، ظهرت بوادر تحركات عن طريق وسطاء، وأعلن السوريون أنهم تلقوا إشارة من إسرائيل تفيد باستعدادها للانسحاب من هضبة الجولان، إذا ما تمت تلبية شروطها. منذ ذلك البيان، صارت معارضة هذا التطور في إسرائيل تندرج في صنفين: الأول - معارضة المحادثات ذاتها؛ الثاني - معارضة الثمن الذي تطالب به سورية، في مقابل اتفاق سلام شامل، وهو انسحاب إسرائيل من هضبة الجولان كلها إلى خطوط 4 حزيران/يونيو 1967.

### حجج المعارضين

تتلخص حجج المعارضين في العناوين التالية:

- إن الإدارة الأميركية الحالية تقف ضد إجراء مفاوضات جوهرية مع سورية، وهذا موقف ناجم عن اعتبارها مؤيدة لـ "الإرهاب" وجزءاً من "محور الشر". وتتهم الإدارة الأميركية سورية بأنها مسؤولة عن الأوضاع في العراق ولبنان وقطاع غزة.
- إن الهدف الأساسي لهذه المحادثات والمفاوضات عامة، وهو خروج سورية طواعية من المحور المذكور، غير قابل للتحقق في الأفق المنظور. وبناء عليه، فإن أي محادثات معها عقيمة ومآلها إلى الفشل الذريع.
- إن الرئيس السوري بشار الأسد غير مهتم بالاتفاق مع إسرائيل، وإنما يسعى لتجديد المفاوضات فقط، وذلك لتخفيف ضغط الولايات المتحدة والغرب على نظامه، بسبب تورطه فيما يحدث في لبنان وتأييده للإرهاب في العراق. كما أنه ليس من مصلحة إسرائيل تخفيف الضغط على نظام الأسد.
- إن تقليص احتمال نشوب مواجهة عسكرية مع سورية، حتى بعد قيام علاقات سلام وترتيبات أمنية قائمة على مناطق مجردة من السلاح، أو شحيحة السلاح، مع إشراف دولي صارم من جانب قوة من الأمم المتحدة، بالإضافة إلى مساعدة أميركية، وتعزيز قوة الجيش الإسرائيلي، أمور كلها لا تشكل مقابلاً مساوياً للتنازل عن هضبة الجولان كرصيد عسكري استراتيجي.
- تكمن المفارقة الرئيسية في مساحة الالتقاء بين صنفَي المعارضين، كما أن هناك وحدة في رؤية الاتفاق المرغوب فيه إسرائيلياً. فهناك اختلاف لكنه شكلي، ولا يمس الجذور الحقيقية للموقف الإسرائيلي التقليدي. أما البديل الذي يطرح تغييراً جذرياً لمحتوى العلاقات بين الطرفين، وقد يكون إيذاناً بحدوث اختراق، فلا يزال من نصيب فئات قليلة غير مؤثرة في عملية اتخاذ القرار الإسرائيلي.
- لدى قراءة ما نشر وتراكم من تعليقات وتحليلات إسرائيلية، في شأن هذه المحادثات، يمكن أن نفترض ما يلي:
- لدى إسرائيل مصلحة سياسية واستراتيجية في إجراء محادثات سلام مع سورية، على المديين القريب والبعيد.
- لديها أيضاً، وخصوصاً لرئيس الحكومة أولمرت، مصلحة داخلية في هذه المحادثات، في ضوء المخاطر السياسية - الحزبية المحدقة بالحكومة الحالية وبالائتلاف الداخلي.
- يبقى السؤال عما إذا كانت هذه الحكومة قادرة على أن تدفع هذه المحادثات قدماً نحو المفاوضات المباشرة، ومن ثم نحو اتفاق سلام دائم، علاوة على إمكانها في أن تصمد طويلاً في وجه العواصف التي تجتاحها، وذلك في ضوء التحقيق البوليسي الجاري مع رئيسها في بضعة ملفات جنائية تتعلق بقضايا فساد، وفي ضوء النتائج المترتبة على حربها في لبنان في صيف سنة 2006.

### المصالح الإسرائيلية السياسية والاستراتيجية

يؤكد شلومو بروم، وهو باحث كبير في "معهد دراسات الأمن القومي" في جامعة تل أبيب [نشرة "المستجد الاستراتيجي" الصادرة عن المعهد، المجلد 11، العدد 1، حزيران/يونيو 2008]، أنه عندما جرت المفاوضات مع سورية في تسعينيات القرن الماضي، كان التحليل بشأن السؤال المتعلق بقدرة اتفاق سلام مع سورية على أن يقلص أو يزيد التهديدات التي تواجهها إسرائيل، وكيفية انعكاسه على قدرتها على مواجهتها، تحليلاً بسيطاً للغاية. فقد كان المطلوب معرفة الريح الذي سينتج من إخراج سورية من دائرة المواجهة مع إسرائيل، ومن الترتيبات الأمنية الواجب إدراجها في الاتفاق، مقارنة بخسارة هضبة الجولان التي تتمتع، بسبب موقعها الطبوغرافي، بأهمية استراتيجية واضحة في حالة وقوع حرب مع سورية. غير أن التطورات التي طرأت، منذ ذلك الحين، جعلت

هذا التحليل أكثر تعقيداً لعدة أسباب، أهمها السببان التاليان:

أولاً: أن الظاهرة المسيطرة على أمن إسرائيل والمؤثرة فيه، خلال الأعوام القليلة الفائتة، هي ظهور محور راديكالي بزعامة إيران يشمل سورية وحزب الله وجزءاً من الفصائل الفلسطينية. والقضية الأساسية المطروحة حالياً على إسرائيل ليست هي أهمية إخراج سورية من دائرة المواجهة مع إسرائيل، وإنما ما هو انعكاس مثل هذا الاتفاق على هذا المحور؟ وهل يمكن إخراج سورية منه وكسره؟ وهل إخراجها سيقفل من الاحتكاك مع الأطراف الأخرى التي يتألف منها؟

ثانياً: لقد تغير الخطر الأمني الذي تمثله سورية بالنسبة إلى إسرائيل. وإذا كان الخطر في الماضي يتمثل في قدرة سورية على تنفيذ هجوم مفاجئ تحتل فيه الجولان وتهدد جزءاً من الأراضي الإسرائيلية، فإن الخطر السوري اليوم يتمثل في قدرتها على ضرب الجبهة الداخلية بالصواريخ.

أمّا شموئيل إيفن، وهو باحث كبير آخر في "معهد دراسات الأمن القومي" في جامعة تل أبيب [نشرة "تمحور استراتيجي" الصادرة عن المعهد، العدد 12، 12 أيار/مايو 2008]، فيرى أن الاعتبارات الإسرائيلية التي تدعم خيار المفاوضات، هي التالية:

أ - التوصل إلى اتفاق مع سورية يُخرجها من دائرة النزاع أو المواجهة، فهي الدولة العربية الوحيدة، فضلاً عن لبنان، التي لا تزال في حالة نزاع عسكري مع إسرائيل. وعلى ما يبدو فإن الاتفاق السياسي هو السبيل الوحيد لتغيير الوضع الاستراتيجي حيال سورية، في حين أن اللجوء إلى الخيارات العسكرية ضدها مرتبط بمخاطر شديدة، كما أن جدواه على المدى البعيد تبقى موضع شك.

ب - يتيح الاتفاق مع سورية التوصل إلى اتفاق مع لبنان، أو على الأقل التوصل إلى تفاهات مع سورية بشأن الوضع في لبنان، الأمر الذي قد يحسّن، بصورة ملموسة، الوضع الاستراتيجي لإسرائيل في مواجهة الجبهة اللبنانية أيضاً. إن التوصل إلى اتفاق سلام مع سورية ولبنان سيستكمل عملية السلام بين إسرائيل و"دول الطوق" العربية.

ج - الاتفاق مع سورية سيحسّن، بصورة ملموسة، علاقات إسرائيل بالعالم العربي، ويمكن أن يمهد لمفاوضات سلام مع دول عربية أخرى، فضلاً عن أنه يمكن أن يؤدي إلى تفكيك التحالف المعادي لإسرائيل (إيران - سورية - حزب الله) مع كل ما يترتب على ذلك من معان ودلالات.

د - سيكون للاتفاق تأثير غير مباشر، لكن ملموس، في التهديد النووي الإيراني إذا ما نضج هذا التهديد وأصبح حقيقياً. فالاتفاق (مع سورية) يمكن أن يقلص الاحتكاكات والأوضاع التي ستصبح فيها القنبلة النووية الإيرانية ذات صلة، ومن هنا تأثيره في التهديد الإيراني لإسرائيل. مع ذلك، فإن من غير المتوقع أن يكون للاتفاق مع سورية أي تأثير في دافع إيران وقدرتها على امتلاك سلاح نووي.

هـ - من الممكن أن يكون للاتفاق تأثير إيجابي في المسار الفلسطيني. فالدخول في مفاوضات مع سورية يمكن أن يدفع الفلسطينيين إلى تليين مواقفهم، كذلك فإن التوصل إلى اتفاق مع السوريين يمكن أن يعزز فرصة التوصل إلى اتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين، بعد إزالة قوة الممانعة السورية (دعم سورية لأطراف المعارضة الفلسطينية)، وتقوية معسكر السلام.

و - إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق مع سورية فإن إسرائيل يمكن أن تفوت نافذة الفرص، على افتراض أنها قائمة فعلاً، الأمر الذي سيجعل عليه ما يلي:

- تلاشي الزخم الذي أوجده حرب لبنان الثانية وما أدت إليه من ضربة لمكانة حزب الله، ومن إبعاد قواته عن الحدود مع إسرائيل. وبعبارة أخرى، فإن التوتر قد يسود هذه الحدود مرة ثانية.

- إمكان ازدياد مخاطر الحرب على الحدود الشمالية، ذلك بأن وقوع عدة حوادث كالرد الانتقامي من جانب حزب الله و/أو سورية على نشاطات منسوبة من جانبها إلى إسرائيل، يستطيع أن يشعل فتيل مواجهة في المنطقة يمكن للتحالف السوري مع إيران وحزب الله أن يجعلها مواجهة واسعة النطاق.

- انسحاب الولايات المتحدة من العراق في المستقبل، وحدث تطورات سلبية في المنطقة، الأمر الذي قد يؤدي إلى خلط الأوراق ومنع التسوية فترة طويلة.

## تقويمات "الموساد" والاستخبارات العسكرية

ويتسق ما يقوله هذان الباحثان مع تقويمات جهاز الموساد وشعبة الاستخبارات العسكرية ("أمان") التي عرضت في إجمال العام 2007 [جلسة الحكومة الإسرائيلية في 9 آذار/مارس 2008]، أن هناك "خمس جبهات عسكرية معادية [لإسرائيل]، هي سورية ولبنان وقطاع غزة وإيران وحركة الجهاد العالمي (تنظيم القاعدة)". غير أن التهديد الاستراتيجي المركزي على إسرائيل لا يزال، بحسب قراءة التقويمات نفسها، من جانب إيران، وذلك لسببين هما: "استمرارها في تطوير برنامجها النووي" (العسكري)، ودورها المركزي كزعيمة "محور الشر". وترى مؤسسة الاستخبارات الإسرائيلية أن إيران مستمرة في تطوير قدراتها في مجال تخصيب اليورانيوم "من خلال خرق سافر للقرارات الدولية"، وأنها تواصل، في موازاة ذلك، تطوير صواريخ طويلة المدى. كما ترى المؤسسة أن التعاون العسكري بين كل من إيران وسورية وحزب الله والفصائل الفلسطينية المسلحة قد جرى توثيقه، وأن سورية تقوم الآن بعملية تسليح ذات وتيرة متسارعة، تشتمل على حيازة صواريخ طويلة المدى وتطويرها. وتقول المؤسسة نفسها إن تقديراتها "تشير إلى أن فحوى الرؤية الإيرانية والسورية هي أنه في حالة اندلاع حرب بين إيران أو سورية وبين إسرائيل، فإنها لن تحسم بسبب التفوق الإسرائيلي الجوي والبري، وإنما بواسطة منظومة صواريخ أرض - أرض. وهدف سباق التسليح هو ضرب البطن الرخوة لإسرائيل - أي الجبهة الداخلية - في حالة اندلاع حرب."

بناء على ذلك، من غير المستبعد أن تواصل إسرائيل ربط مواقفها من المفاوضات مع الفلسطينيين، ومن المسار السوري، بموقفها من "التحدي الإيراني". ولا ينحصر "التحدي الإيراني"، بحسب قراءة إسرائيل، في مواجهة "المشروع النووي" وحده، وفي محددات هذه المواجهة التي ترتبت على تقرير الاستخبارات الأميركية الذي أشار إلى أن إيران لا تعمل، منذ سنة 2003، في تطوير قدرات نووية عسكرية، وإنما فيما يترتب على اعتبار إسرائيل لإيران أنها زعيمة "محور الشر"، وفي أن أحد السبل لمواجهة هذا "المحور" هو إضعافه من خلال ربط سورية بعجلة عملية التسوية، الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى انفصالها عن إيران وحزب الله و"حماس"، ومن خلال تعزيز السلطة الوطنية الفلسطينية في مواجهة حركة "حماس".

بطبيعة الحال، ثمة تحد آخر يتصدر الأجندة الإسرائيلية، وهو استعادة قوة الردع. وربما علينا أن نعيد إلى الأذهان أن الانهماك الإسرائيلي، منذ انتهاء حرب لبنان الثانية، لا يزال متركزاً في كيفية استعادة قوة الردع هذه، التي ثقتها تلك الحرب، وما أسفرت عنه من نتائج. وقد تمثل آخر مظاهر هذا الانهماك في الغارة الجوية على شمال سورية في أيلول/سبتمبر 2007، إذ يمكن القول إنها انطوت على دالتين متصلتين، واحدة في الظاهر، وأخرى في الباطن. الأولى، هي التظاهر بقدرة الردع الإسرائيلية بصورة عينية وملموسة (وهي الدلالة نفسها التي تنطبق أيضاً على عملية اغتيال عماد مغنية، المسؤول العسكري في حزب الله). أما الدلالة الثانية فإنها مرتبطة بمسألة احتكار إسرائيل للسلاح النووي، والتي قد تعتبر مدماكاً أخيراً وحصرياً في قدرة الردع هذه، وهي تحيل بطبيعة الحال إلى إصرار إسرائيل على عدم إتاحة الفرصة لمصادرة هذا الاحتكار، بواسطة خلق توازن في مقابله، يتمثل في "المشروع النووي الإيراني".

## المصالح الداخلية ومتاعب أولمرت

غداة إعلان نبأ قيام محادثات غير مباشرة بين إسرائيل وسورية، أجمعت الصحف الإسرائيلية [في 22 أيار/مايو 2008] على عنوان واحد لهذا المستجد هو "تحقيق... وسلام". وأصرّت هذه الصحف على الربط بين إعلان المحادثات، وبين التحقيق البوليسي الجاري ضد رئيس الحكومة الإسرائيلية، إيهود أولمرت، بشبهة حصوله على رشى مالية، بمغلفات مليئة بالدولارات، من المليونير الأميركي اليهودي موريس تالانسكي. كذلك لفت محللون إسرائيليون إلى مسألة التزام التوقيت بين إعلان المحادثات، وخضوع أولمرت لتحقيق الشرطة، واستماع المحكمة المركزية في القدس إلى إفادة تالانسكي في القضية ذاتها.

ورأى المحلل السياسي في صحيفة "هآرتس" ["هآرتس"، 22 أيار/مايو 2008] والباحث في "معهد دراسات الأمن القومي" في جامعة تل أبيب، ألوف بن، أن القاسم المشترك بين الزعماء الثلاثة، أولمرت والرئيس السوري بشار الأسد ورئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان، هو أن جميعهم يخضعون لتحقيقات "من شأنها أن تضع حداً لمستقبلهم السياسي". حتى إن ألوف بن اعتبر أن الشبهات ضد الأول في التحقيق الجديد هزيلة مقارنة بالتهم

الموجهة لشريكه في العملية السياسية، وتساءل: "ماذا تساوي مغلغات المال التي يشتبه أولمرت في تلقيها من تالانسكي في مقابل الشبهات ضد الأسد في قضية اغتيال (رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق رفيق الحريري) أو حتى في مقابل الالتماس الذي تنظر فيه المحكمة العليا في أنقرة ضد أردوغان بادعاء أن حزبه يعمل بشكل مخالف للقانون ويجب حله؟ ولا شك في أن انطلاق طريق سياسية نحو اتفاق تاريخي بين إسرائيل وسورية سيخفف الضغوط عن الثلاثة."

وأضاف بن أن "في إمكان أولمرت أن يجند الإعلام وجهاز الأمن لمصلحته، كي يضغطا على جهاز فرض القانون ليتركه، تماما مثلما ترك جهاز فرض القانون أريئيل شارون في فترة فك الارتباط من قطاع غزة. وسيستمتع الأسد بساعة كرم دولية بعد ثلاثة أعوام من العزلة والضغوط. وفي إمكان أردوغان أن يظهر أن خطواته الدبلوماسية رسخت مكانة تركيا الإقليمية، وجعلتها دولة قيادية في الشرق الأوسط، ولن يتمكن خصومه الكماليون (نسبة إلى كمال أتاتورك) في أنقرة، من التغاضي عن هذا الإنجاز."

ومع ذلك، قال ألوف بن إن من الخطأ النظر إلى الأمر على أنه مجرد حل للمشكلات الشخصية للزعماء الثلاثة، "إذ لسورية وإسرائيل مصالح استراتيجية بالغة الأهمية، وهي نفسها التي تدفع كل واحد منهما إلى حزن الآخر." وبحسب بن، فإن إسرائيل قد تقرر، خلال الأشهر المقبلة، مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية واجتياح قطاع غزة، وفي كلتا الحالتين من الأفضل لإسرائيل أن تقف سورية على الحياد، وألا تتدخل في قتال كهذا. كذلك ترى إسرائيل أن دخول سورية في محادثات سلام من شأنه أن يؤثر في حركة "حماس" كي توقف إطلاق النار في القطاع، وسيسحب من تحت أقدام حزب الله ركيزته الأساسية. وفي هذه الحالة سيصبح الأمر أسهل على أولمرت كي يصدر أمراً لسلاح الجو الإسرائيلي بمهاجمة إيران.

### الوضع المأزوم للحكومة الإسرائيلية وتأثيره في فرص النجاح

رأى المحلل الاقتصادي - السياسي في صحيفة "يديعوت أحرونوت" [يديعوت أحرونوت، 22 أيار/مايو 2008] سيفر بلوتسك، أن من أجل أن تنسحب إسرائيل من هضبة الجولان، يجب أن يكون هناك حكومة متكاملة وشجاعة تملك إصراراً وتمتع بشعبية واسعة ونظيفة اليد. أي أن انسحاب إسرائيل من الجولان يحتاج "باختصار إلى حكومة تكون النقيض تماماً لحكومة إيهود أولمرت." وأشار إلى أن الانسحاب المتسرع الذي نفذه شارون من قطاع غزة "ما زال يكوي الوعي الإسرائيلي بصورة عميقة. كذلك فإن معادلة الجولان في مقابل مغلغات الدولارات مصيرها الفشل، إذ إن أي اتفاق سيطرحه أولمرت سيكون مدموغاً مسبقاً بوصمة فساد. ولفت إلى أن أغلبية الجمهور الإسرائيلي كانت تؤيد الانسحاب من قطاع غزة، لكنها تعارض الانسحاب من الجولان.

### مواقف الطرفين والعقبات أمام التسوية

أشار المحلل السياسي لصحيفة "هآرتس"، عكيفا إدار [هآرتس، 22 أيار/مايو 2008] إلى أن بضع عقبات تقف أمام المحادثات بين إسرائيل وسورية للتوصل إلى اتفاق سلام، هي:

1. الفجوة بين المطلب السوري بانسحاب إسرائيل إلى خط الرابع من حزيران/يونيو 1967، وبين موقف إسرائيل القاضي بأن الانسحاب يجب أن يكون إلى الحدود الدولية. وعلى الرغم من أن الفجوة بين الموقفين لا تتعدى بضع مئات من الأمتار، إلا إن إسرائيل ترفض أن تصل الحدود السورية إلى خط المياه شمالي شرقي بحيرة طبرية.

2. قضية المياه، وقد أعلنت سورية التي تعاني ضائقة في المياه أمام الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر، الذي زار سورية مؤخراً، أنها مستعدة للالتزام عدم ضخ مياه من بحيرة طبرية، لكنها تتوقع الحصول على تمويل إنشاء معامل تحلية مياه، وعلى تعهد تركي بتزويدها بالمياه.

3. إخلاء المستوطنات الإسرائيلية من هضبة الجولان، إذ تبين من خلال مفاوضات سابقة بين الجانبين وجود فجوة بين موقفيهما من الجدول الزمني لإخلائها، فقد طالبت إسرائيل بإخلاء المستوطنات خلال 15 عاماً، بينما طالب السوريون بأن يتم ذلك خلال خمسة أعوام. واعتبرت إسرائيل بعد ذلك أنه يمكن التوصل إلى تسوية في هذه القضية بحيث يتم الإخلاء خلال عشرة أعوام.

4. العلاقات بين سورية وكل من إيران وحزب الله والفصائل الفلسطينية، التي لديها مقار في دمشق، وعلى رأسها "حماس". وفي هذا السياق تصر إسرائيل على أن تلتزم سورية مسبقاً قطع علاقاتها بهذه القوى، بينما اقترح السوريون طرح هذا الموضوع على طاولة المفاوضات لبحثها مع القضايا الأخرى، كما أنهم رفضوا، عملياً، أن تضع إسرائيل شروطاً مسبقة.
5. إصرار سورية على ضلوع الولايات المتحدة في عملية السلام، وأن تغير موقفها من سورية التي تضعها إدارة الرئيس جورج بوش في "محور الشر".
6. مناطق مجردة من السلاح، وتتعلق بجعل المنطقة السورية الواقعة شرقي الحدود التي سيتم الاتفاق عليها، منطقة منزوعة السلاح. وقد وافقت سورية على ذلك، شرط أن يكون الأمر متبادلاً ومطبقاً في الجانب الإسرائيلي أيضاً. ولم يتم الاتفاق في مفاوضات سابقة على مساحة المناطق المجردة من السلاح في كلا الجانبين.
7. موضوع تطبيع العلاقات مع إسرائيل، إذ ليس واضحاً لإسرائيل بعد، ما إذا كانت سورية ستوافق على البدء بتطبيع للعلاقات، وهو ما تطالب به إسرائيل في حال انسحبت من الضفة الغربية وقطاع غزة في إطار اتفاق مع الفلسطينيين، على الرغم من أن سورية وافقت على مبادرة السلام العربية التي تمت الموافقة عليها ثلاث مرات منذ القمة العربية في بيروت في سنة 2002.
8. قانون هضبة الجولان الذي سنّه الكنيست في سنة 1981، وفرض القانون الإسرائيلي على الجولان، الأمر الذي يجعل الحكومة الإسرائيلية غير قادرة على الحصول على تأييد أغلبية الكنيست على الانسحاب من الجولان، وعلى إخلاء بعض المستوطنات. ويشار في هذا السياق إلى أن رئيسي الحكومة الإسرائيليين الأسبقين يتسحاق رابين وإيهود براك، كانا تعهدا طرح أي اتفاق مع سورية على استفتاء شعبي في إسرائيل. (في 30 حزيران/يونيو 2008 أقر الكنيست، في القراءة الأولى، تعديلاً قانونياً يلزم إجراء استفتاء عام في أي حالة يتقرر من خلالها الانسحاب من أراضٍ [محتلة]).

### مواقف الائتلاف والمعارضة والرأي العام

إن الحكومة الإسرائيلية منقسمة على نفسها بشأن هذه المحادثات، وهذا الانقسام يطول الحزب الحاكم - كاديما، ففيه خمسة وزراء على الأقل، يعارضون الانسحاب من الجولان حتى في مقابل اتفاق سلام كامل مع سورية، وعلى رأسهم وزير المواصلات شأؤول موفاز، أحد المتنافسين بشأن رئاسة الحزب في الانتخابات التمهيدية التي تقرر إجراؤها في أواسط أيلول/سبتمبر المقبل، بالإضافة إلى الوزراء روني بار - أون وزئيف بويم ويعقوب أدري وروحاما أبراهام، والأخيران عضوان في "لوبي الجولان" في الكنيست. أما النائب الأول لرئيس الحكومة، حاييم رامون، الذي يعتبر من أكثر المقربين من أولمرت، فقد نفى احتمال دخول إسرائيل في مفاوضات حقيقية مع سورية، وقال إن "القدرة على إجراء مفاوضات كهذه، على الأقل في المستقبل القريب، محدودة للغاية إذا كان هناك قدرة أصلاً". وأضاف أن "سحب دمشق من محور الدول المتطرفة لم ينجح لأن سورية لا تريد التضحية بتحالفها مع إيران وبنفوذها في لبنان، في مقابل هضبة الجولان". وتابع أن "الهضبة ليست جائزة جيدة لسورية بما فيه الكفاية، فهذه الأخيرة لا تصنع سلاماً لأنها اختارت استراتيجياً وفضلت التحالف مع إيران وحزب الله، كما أن العلاقات بين إيران وسورية وطيدة جداً لا على المستوى الإقليمي فحسب، بل على المستوى الشخصي أيضاً". وبالنسبة إلى موقف حزب العمل وهو شريك كاديما الأكبر في الائتلاف، فإنه مؤيد للمحادثات ولهدفها المهم وهو "إخراج سورية من المحور الراديكالي"، بحسب تعبير رئيس الحزب ووزير الدفاع إيهود براك. غير أن هذا الأخير حرص، في الوقت نفسه، على تأكيد أن "المسافة بيننا وبين اتفاق السلام لا تزال طويلة". وقد كرر الموقف نفسه في جلسة كتلة العمل في الكنيست، مضيفاً أنه لن يكتب النجاح للمفاوضات "إلا إذا عملت إسرائيل من موقع القوة". أما الموقف المعلن للشريكين الآخرين - شاس والمتقاعد - فهو معارضة الانسحاب من الجولان. وقد أعلن رئيس شاس، الوزير إيلي يشاي، أن سورية لا تزال أساس محور الشر... "ولذا لا أرى مجالاً للمفاوضات، وبكل تأكيد لا مجال لأن نسلم أمننا إلى حزب الله... وأعتقد أن المحادثات عقيمة". وعلى صعيد أحزاب المعارضة، اعتبر تحالف "الاتحاد الوطني - المفدال" المحادثات خيانة للوطن، وذلك على غرار موقف "إسرائيل بيتنا" (أفيغودور لوبرمان). وأكد حزب الليكود، على لسان رئيسه، بنيامين نتنياهو، أن معظم الجمهور الإسرائيلي العريض يدرك أن أولمرت سرع المحادثات، واختار موعد إعلانها كي يصرف الأنظار عن التحقيقات الجارية معه. وقد افتتح الحزب

مؤتمره السنوي في إحدى مستوطنات الجولان تأكيداً لمعارضة الانسحاب منه تحت أي ظرف، وأعلن نيتها هو أن طريق الدفاع عنه "تكمُن في الذهاب إلى انتخابات جديدة". وأضاف أن هناك توافقاً عريضاً بين اليمين واليسار على أن العملية السياسية لا يجوز أن تشكل "ملاذاً للسياسيين الذين يقعون في محنة". ويبدو أنه استند إلى تصريح أدلت به عضو الكنيست زهافا غالؤون، من ميرتس [يسار]، وقالت فيه إنه على الرغم من تأييدها المحادثات واتفاق السلام مع سورية، فإن رئيس الحكومة لا يملك تفويضاً خلقياً وجماهيرياً لإجرائها في الوقت الحالي [الصحف الإسرائيلية، 22 - 26 أيار/مايو 2008].

على صعيد الرأي العام الإسرائيلي، يبدو أن معارضة الانسحاب من الجولان هو الأمر الحاسم أكثر من سواه. وتدل الاستطلاعات على أن الرأي العام في إسرائيل يؤيد المفاوضات مع سورية، لكنه يعارض التنازل عن هضبة الجولان في إطار اتفاق سلام معها. وبلاستناد إلى مؤشر السلام لـ "مركز تامي شتاينميتس" في جامعة تل أبيب، والذي يعتبر موثقاً به، فإن نحو 72.3٪ من الذين شملهم استطلاع تشرين الأول/أكتوبر 2007، عارضوا الانسحاب الكامل من الجولان. وفي استطلاع أجرته "يديعوت أحرونوت" في 25 نيسان/أبريل 2008، ارتفعت نسبة المعارضين إلى 74٪.

كما أظهر استطلاع، نشرته صحيفة "هآرتس" في 25 أيار/مايو 2008، أن 70٪ من الإسرائيليين يعارضون الانسحاب من الجولان في مقابل إنهاء الصراع مع سورية، في حين عارض 65٪ انسحاب إسرائيل من القدس الشرقية. علاوة على ذلك، قال 35٪ إن ثمة "احتمالاً متوسطاً وحتى كبيراً جداً" في أن يشاركوا في أكثر من نشاط غير قانوني ضد انسحاب من الجولان، بينما قال أكثر من نصف هؤلاء (18٪) إنهم مستعدون للمشاركة في نشاط غير قانوني ضد إخلاء مستوطنة كبيرة مثل "أريئيل" في عمق الضفة الغربية.

وجاءت هذه المواقف ضمن استطلاع كبير بشأن مفهوم السيادة والاستقلال لدولة إسرائيل، تحت عنوان "مؤشر السيادة"، وقد أجراه معهد الأبحاث والاستطلاعات "مأغار موحوت"، الذي يديره البروفسور يتسحاق كاتس، وثبت في الماضي أنه تمكن من استشراف نتائج انتخابات بصورة أكثر دقة من أي معهد استطلاعات آخر. وشمل الاستطلاع 1149 شخصاً، وأجري في نطاق دراسة يشرف عليها طاقم باحثين في "مركز تراث بيغن" برئاسة الدكتور أودي ليفل، المتخصص في علم النفس السياسي، والمحاضر في كلية "سابير" وكلية مستوطنة "أريئيل". وتبين من استطلاع "مؤشر السيادة" أن 68٪ يعتبرون أن حدود إسرائيل يجب أن تبقى كما هي الآن، وأن تشمل الضفة والجولان، علماً بأن العالم يعترف بإسرائيل ضمن حدود 1967 فقط، ولا يعترف بقانوني ضم كل من الجولان والقدس الشرقية. وقال 10٪ فقط إنهم يؤيدون انسحاب إسرائيل من الضفة والجولان والعودة إلى حدود 1967، لكن عندما جرى تخيير المستطلعين بين انسحاب من الجولان أو الضفة، قال 4٪ إنهم يؤيدون انسحاباً من الجولان لا من الضفة، بينما أيد 18٪ الانسحاب من الضفة لا من الجولان.

## شيء من التاريخ

### أسباب فشل مفاوضات التسعينيات

أجرت إسرائيل وسورية مفاوضات للتوصل إلى اتفاق سلام بينهما منذ تولي يتسحاق رابين رئاسة الحكومة الإسرائيلية، في أعقاب انتخابات سنة 1992. واستمرت هذه المفاوضات بعد اغتياله، في تشرين الثاني/نوفمبر 1995، عندما تولى شمعون بيرس رئاسة الحكومة [تشرين الثاني/نوفمبر 1995 - حزيران/يونيو 1996] وأيضاً بعده خلال فترة رئيستي الحكومة بنيامين نتنياهو [حزيران/يونيو 1996 - أيار/مايو 1996] وإيهود براك [تموز/يوليو 1999 - آذار/مارس 2001]. وجرت هذه المفاوضات كلها مع الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد.

في إثر ذلك، توقفت المفاوضات خلال فترة حكومتي أريئيل شارون [آذار/مارس 2001 - شباط/فبراير 2003؛ شباط/فبراير 2003 - أيار/مايو 2006]، لكن الصحافي عكيفا إدار كشف في صحيفة "هآرتس" [كانون الثاني/يناير 2007] عن اتصالات غير رسمية جرت خلال فترة حكومتي شارون وإيهود أولمرت من خلال المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية السابق، ألون ليئيل، ورجل الأعمال الأميركي السوري الأصل، إبراهيم سليمان، الذي قيل إنه "مقرب من أصحاب القرار في سورية، وخصوصاً وزير الخارجية، وليد المعلم". وأطلع ألون وسليمان القيادتين الإسرائيلية والسورية على هذه الاتصالات.

وحاولت صحيفة "معاريف" (23 أيار/مايو 2008) استيضاح أسباب فشل المفاوضات الإسرائيلية - السورية، خلال معظم أعوام العقد الحالي، من خلال مقابلتين مع عضو الكنيست داني ياتوم، ورئيس دائرة الدراسات والأبحاث في جهاز المخابرات الإسرائيلية - الموساد، البروفسور عوزي أراد. وكان الاثنان مطلعين على معظم تفصيلات المفاوضات والاتصالات بين الجانبين، فياتوم شارك في المحادثات التي جرت منذ سنة 1993 حتى سنة 2000، بصفته سكرتيراً عسكرياً لرابين وبيرس في البداية، ولاحقاً كرئيس الموساد في فترة ننتياهو، ثم كرئيس الطاقم السياسي - الأمني في فترة براك. وأدار أراد المفاوضات في فترة ننتياهو كمستشار سياسي له. وقد عبر كلاهما، من خلال صحيفة "معاريف"، عن تشككهما في إمكانات نجاح جولة المحادثات الحالية.

وأجمع ياتوم وأراد على أن "فشل المفاوضات نجم أيضاً عن أخطاء إسرائيلية وأميركية خطيرة"، وقال الأول إن "رابين أجرى الاتصالات مع السوريين في موازاة قناتي الاتصال مع الفلسطينيين والأردن، وفحوى موقفه أنه يجب إجراء المفاوضات مع السوريين على أساس أربعة موضوعات، هي الحدود والأمن والتطبيع والجدول الزمني. وقد رافقت براك وأمنون ليبكين - شاحك، عندما كانا رئيسي هيئة الأركان العامة، في لقاءاتهما مع (رئيس هيئة أركان الجيش السوري، حكمت) الشهابي. كانت هذه مفاوضات مباشرة تماماً، لكن رابين لم يمنحنا تفويضاً للباحث في موضوع الحدود، بادعاء أن هذا الموضوع يجب الاتفاق عليه بين الزعيمين، أي بينه وبين حافظ الأسد. أما السوريون، فقالوا فوراً إنهم يطالبون إسرائيل بالانسحاب إلى خطوط 1967".

وتطرق ياتوم إلى ما يُعرف باسم "وديعة رابين"، وهي تعهد الأخير أمام وزير الخارجية الأميركية، وارن كريستوفر، الانسحاب من هضبة الجولان كلها، والعودة إلى حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967، وقال إن "رابين لم يتعهد الانسحاب من هضبة الجولان من دون شرط، بل في حال استجاب السوريون لمطالبنا في موضوعات تطبيع العلاقات، والترتيبات الأمنية، وبقاء خط المياه في بحيرة طبرية في أيدينا". وأضاف: "لكن كريستوفر مضى خطوة أخرى إلى الأمام وقال (للسوريين): (فهمت من الإسرائيليين أنهم سيعودون إلى خطوط 1967 إذا وافقتم على مطالبهم). وقد أخطأ في ذلك. واكتشفنا في تلك المرحلة أن كريستوفر يعترزم تسليم (الوديعة) للسوريين خطأً أيضاً، وهو ما أغضب رابين كثيراً، فاتصل بكريستوفر، وهكذا أوقف العملية".

وتابع ياتوم أنه "في تشرين الأول/أكتوبر 1995، وتحديداً قبل أسبوعين من اغتيال رابين، وصل الوسيطان الأميركيان دينيس روس مارتن إنديك إلى إسرائيل بعد لقاء مع الأسد في الأردن، وقال إنه غير رأيه، وإنه مستعد لاستئناف المفاوضات، وللمضي، هذه المرة، حتى النهاية. وقد وافق رابين مبدئياً على استئناف المحادثات، لكنه طلب القيام بذلك في كانون الثاني/يناير 1996، بعد أن يمرر قانون الموازنة ويستقر التحالف الحكومي. وعندها قُتل".

وبحسب ياتوم، فإنه بعد اغتيال رابين، سرّع بيرس المحادثات مع سورية. و"على الرغم من أنه كان وزير خارجية في حكومة رابين، فإنه ادعى أنه فوجئ كثيراً بـ (الوديعة). وبعد أن أوضحت له أنها ليست تعهداً إسرائيلياً فحسب، بل إنها مرهونة بشروط إسرائيلية، تبنى بيرس (الوديعة)، وعدنا على أساسها إلى المحادثات، وجرت هذه المرة في واي بلانتيشن" في الولايات المتحدة. وترأس أوري سافير الوفد الإسرائيلي الدبلوماسي، بينما ترأس الوفد السوري وليد المعلم الذي كان سفير سورية في واشنطن في ذلك الوقت.

وقال ياتوم إن "المعلم رجل ذكي وغير متسرع، وقد بلغنا أنه أحد أكثر الأشخاص الملتزمين التوصل إلى سلام. وفي تقديري أنه كان هناك احتمال حقيقي للسلام أكان ذلك في فترة رابين أو في فترة بيرس، وكان هناك تقارب كبير في موضوع التطبيع، لدرجة أنه جرى الحديث عن ربط شبكات كهرباء وشوارع وتبادل تجاري. وفي موازاة ذلك حدث تقدم في الموضوعات الأمنية، وبقي الجدول بشأن الجداول الزمنية". لكن بعد ذلك توقفت المحادثات بسبب وقوع عمليات انتحارية داخل إسرائيل نفذتها حركة "حماس" انتقاماً لاغتيال إسرائيل القيادي في الحركة يحيى عياش. وقال ياتوم إن "بيرس طالب السوريين بالتنديد بالعمليات، وعندما لم يوافقوا أعاد وفد المفاوضات إلى البلد". يشار هنا إلى أن ياتوم لم يأت على ذكر الحملة العسكرية الإسرائيلية المعروفة باسم "عناقيد الغضب" في جنوب لبنان الذي كانت إسرائيل تحتله، والتي ارتكبت خلالها مجزرة قانا الأولى التي راح ضحيتها نحو 100 مواطن لبناني. وبعد فترة قصيرة قرر بيرس تقديم موعد الانتخابات العامة التي جرت في أيار/مايو 1996، والتي فاز فيها ننتياهو. وكان ياتوم قد أصبح رئيساً للموساد.

وقال ياتوم إن "بببي (أي ننتياهو) أرسلني إلى فندق في واشنطن لإجراء مفاوضات مع سوريين، بوساطة



مارتن إنديك ودينيس روس. "وتلقى المعلم الرسائل غير المباشرة من ياتوم، كما تلقى هذا الأخير رسائل من المعلم. وكان عدد قليل من الأشخاص في إسرائيل على اطلاع على هذه الاتصالات بينهم رئيس هيئة الأركان شاحك، والجنرال شاؤول موفاز الذي كان قائداً لشعبة التخطيط في الجيش الإسرائيلي. وأضاف: "أذكر أنني عدت إلى بيبي بعد الاتصالات وفي حيازتي تقارير متفائلة للغاية، لكن الأمر توقف لأن السوريين حاذروا الاتصالات السرية."

أما أراد فتحدث عن مسار المفاوضات المركزية بين إسرائيل وسورية، والذي جرى عبر رجل الأعمال الأميركي اليهودي رون لاودر، وقال إن "مقاربة نتنياهو كانت مختلفة كثيراً عن مقاربة سابقه. فبعد أشهر من انتخابه، طلب من وارن كريستوفر، الذي كان لا يزال وزيراً للخارجية الأميركية، إعادة (الوديعة) إلى إسرائيل كي لا يكون لدى السوريين أدنى شعور بأن إسرائيل مستعدة للانسحاب من هضبة الجولان." ومن جهة أخرى، اقترح مساعد نتنياهو، دوري غولد، إخراج رسالة كان بعث بها الرئيس الأميركي جيرالد فورد إلى رابين عندما كان رئيساً للحكومة في سنة 1975، وقال فيها إن الولايات المتحدة "ستبدي تفهماً لحاجة إسرائيل إلى البقاء في هضبة الجولان."

وقال أراد إن "السوريين أرادوا مواصلة المحادثات مع إسرائيل من النقطة التي توقفت عندها، بينما نتنياهو لم يكن مستعداً للموافقة على التنازلات. هذا هو السبب الذي في أعقابها لم يكن هناك محادثات حقيقية مع السوريين بين سنتي 1996 و1998. وفي حزيران/يونيو - تموز/يوليو 1998 انكسر السوريون وقالوا (حسناً، ثمة ما يمكن التحدث بشأنه). وعلى ما يبدو، فإن الأسد أدرك أنه سيتم توقيع اتفاق إسرائيلي - فلسطيني في واي بلانتيشن، وهذا سيبقيه في الخلف بعد أن أصبح في نهاية حياته. وكانت هذه هي الخلفية وراء إرسال رون لاودر إلى دمشق، لتلمس المواقف." في هذه الفترة قام لاودر بثماني أو تسع جولات مكوكية بين إسرائيل وسورية. وقال أراد إن "نتنياهو قرر وضع المطلب الإسرائيلي فيما يتعلق ببقاء إسرائيل في جبل الشيخ، حتى بعد اتفاق سلام، على رأس سلم أولوياته، كي يلمح إلى أن الموضوعات الأمنية مهمة لنا أكثر من أي شيء، وأنه لن يكون هناك عودة إلى خطوط الرابع من حزيران/يونيو 1967. في البداية عارض الأسد بشدة الحديث عن ذلك، فقال لاودر إن هذا هو شرط أساسي لأي اتفاق، وعندها وافق الأسد على وجود إسرائيلي في جبل الشيخ. وكان الحديث عندها أن تنسحب إسرائيل خلال ثلاثة أعوام، وأن يبقى الإسرائيليون في جبل الشيخ عشرين عاماً، حتى لو كانوا بلباس مدني لا بزي عسكري. وأوضح لاودر في حينه أن إسرائيل ستبقي سيطرتها على منطقة تبعد بضعة أميال عن بحيرة طبرية، في اتجاه المنحدرات في هضبة الجولان. وطلب الأسد مشاهدة خرائط، لكن عندما عاد لاودر إليه من دون خرائط، توقفت هذه المفاوضات. وفي هذه الأثناء تم توقيع اتفاق واي بلانتيشن مع الفلسطينيين وسقطت حكومة نتنياهو."

ومن جانبه قال ياتوم: "كـرئيس للموساد لم أكن أعلم بمسار المحادثات التي أجراها رون لاودر. فعندما حل براك محل نتنياهو، وتم تعييني رئيساً للطاقت السياسي - الأمني في مكتبه، أجريت محادثة مع عوزي أراد لم يذكر خلالها شيئاً عن هذه المفاوضات (التي أجراها لاودر). وبعد مضي وقت قصير، تلقينا تقريراً من الأميركيين فهمت منه أن نتنياهو وافق على انسحاب من هضبة الجولان، أي من هضبة الجولان كلها." أما أراد فأصر على أنه "لم يكن هناك، في أي حال من الأحوال، موافقة على انسحاب من هضبة الجولان كلها."

ووصلت المفاوضات أوجها في اللقاء الذي عقده براك، في واشنطن، مع وزير الخارجية السوري في حينه، فاروق الشرع. وقال ياتوم إنه "كان هناك جهات رأت أنه إذا لم يشارك الأسد في لقاء واشنطن، فإن على براك عدم الذهاب، أو أن يذهب، بدلاً منه، شخص آخر من مستوى مواز للشرع. لكنني اعتقدت أن على براك أن يكون هناك، وأن يتوصل إلى اتفاق." وقد انتهى اللقاء من دون اتفاق. وأضاف أنه "تم الاتفاق على أن يجري، مع انتهاء اللقاء، إصدار بيانات قصيرة للإعلام من دون تهجمات، وهذا ما حدث بالنسبة إلى بياني براك (والرئيس الأميركي بيل) كلينتون. لكن عندما نطق الشرع فاجأنا بأقوال حادة، ومما قاله إن إسرائيل هي دولة عدوانية، واتهمها بأنها لا تريد سلاماً، فغضب كلينتون عليه جداً، لكن الاتفاق تم على استئناف المحادثات في شيردزتاون."

وجرت المحادثات الأخيرة بين إسرائيل وسورية في كانون الثاني/يناير 2000، قبل إعلان استئنافها في أيار/مايو 2008، ودامت أسبوعاً واحداً، وترأس براك والشرع وفدي المفاوضات. وقال ياتوم إن "المفاوضات في شيردزتاون تميزت بأداء وزير الخارجية السوري الحالي، وليد المعلم، الذي لم يعد ودوداً كما كان في لقاءات سابقة، وذلك على ما يبدو، بسبب أمر تلقاه من مستويات عليا، إذ إنه فجأة ما عاد مستعداً لإلقاء التحية أو

المصافحة. وفي النهاية تم الاتفاق على استئناف المفاوضات بعد 11 يوماً. لكن بعد يوم أو يومين من عودتنا، نشرت إحدى الصحف مسودة الاتفاق الذي عرضه الأميركيون على الجانبين، فأخرج هذا الأمر السوريين، وأوقفوا المفاوضات".

وقال ياتوم إنه قبيل لقاء كلينتون والأسد في جنيف في آذار/مارس 2000، غير براك مقاربتة، ووافق على الحديث عن قضية الحدود من دون أن تكون موازية للقضايا الأخرى، بل إنه، عملياً، وافق على انسحاب إلى حدود 1967. وأضاف أن "براك حاول أن يدفع إلى الأمام الخطوات السياسية مع سورية، وأقنع كلينتون بأن أي انطلاقة في المفاوضات لا يمكن أن تتم إلا من خلال لقاء قمة. وقبيل اللقاء عملت أنا وإنديك (الذي أصبح سفيراً أميركياً في إسرائيل) على خريطة تستند إلى صور التقطت من الجو من أجل بلورة اقتراح يصعب على السوريين رفضه، وأشرنا فيها إلى مواقع خمس قرى سورية عند ضفاف بحيرة طبرية، كي لا يتمكن الأسد من الادعاء لاحقاً أنه لم يستعد المنطقة حتى آخر شب. والخط الذي رسمناه لم يشمل وصول السوريين حتى خط البحيرة كما في الماضي، لأن الشاطئ تراجع مع الوقت، وقلت المياه في البحيرة. ومن أجل أن يتمكن السوريون من القول إنهم وصلوا إلى ضفاف البحيرة، اقترحنا حفر قناة تمر فيها مياه بحيرة طبرية إلى بحيرة اصطناعية في الجانب السوري".

وتابع ياتوم قائلاً إن كلينتون أخذ هذه الخريطة إلى لقاءه مع الأسد، وأضاف أن "الأسد كان واثقاً بأنه إذا وصل هو وكلينتون إلى جنيف، فإن هذا سيكون من أجل التوصل إلى اتفاق. لكن فيما بعد، علمنا أن كلينتون ارتكب خطأ مصيرياً دمر كل شيء، فبدلاً من أن يقول للأسد إنه موافق على اقتراح يقضي بعودة إسرائيل إلى خطوط 1967، قال: (هناك اقتراح أميركي، وأعتقد أن ثمة احتمالاً كبيراً جداً في أن توافق إسرائيل عليه). حتى هنا جرت الأمور وفقاً لاتفاق مسبق، لكن الخطأ الخطر كان عندما أضاف كلينتون: (وفقاً لهذا الاقتراح، تعود سورية بصورة كاملة تقريباً إلى خطوط 1967). وعندما سمع الأسد كلمة (تقريباً) صعق. وسأل: (ماذا تقول؟ لن أحصل على هضبة الجولان كلها؟). وعملياً، فقد أصبح منغلقاً، وتفجر الاجتماع بعد خمس دقائق، حتى إن الأسد أصبح غير مستعد للنظر إلى الخريطة التي حملها كلينتون معه".

بعد ذلك ساد الجمود المفاوضات بين إسرائيل وسورية، حتى إعلان استئنافها مؤخراً. غير أن ياتوم أصبح غير معني أو مكلف بالاتصالات الحالية، ولا يعرف ما إذا كان أولمرت تعهد مجدداً بتنفيذ "وديعة رابين"، فيما يقدّر أراد أن أولمرت تعهد بانسحاب كامل من الجولان.

ورأى أراد أنه "في الأعوام الفائتة تغيرت المنطقة بأكملها، كما تغيرت طبيعة النظام السوري، إذ إن نظام بشار الأسد ليس شبيهاً بسياسة الأب حافظ الأسد، وتغيرت كذلك طبيعة التحالف الإيراني - السوري، والعلاقة بين سورية وحزب الله. علاوة على ذلك، انسحبت إسرائيل في هذا الأثناء من جنوب لبنان، وفي حرب لبنان الثانية ضعفت قوة الردع الإسرائيلية أمام سورية".

وأشار ياتوم إلى أن "إسرائيل خسرت أعواماً في المفاوضات مع سورية، وإلى أنه يجب الحفاظ على النسبية والتواضع في الاتصالات التي تجددت، لكنني ما زلت مقتنعاً بأن المصلحة الأساسية لكلا الشعبين تكمن في التوصل إلى سلام. وفي رأيي، فإن بشار الأسد، كوالده، مهتم بالتوصل إلى سلام مع إسرائيل، وقد أثبت أنه يحكم السيطرة على سورية منذ سبعة أعوام، وفي إمكانه الإيفاء بالتزاماته. لكن في المقابل، لدي شكوك في أن السوريين يريدون التقدم في عملية سلام ما دام أولمرت هو رئيس الحكومة، وقبل تغيير الإدارة الحالية في الولايات المتحدة".

من ناحيته رأى يوسي بيلين، عضو الكنيست من حزب "ميرتس"، والذي شغل منصب وزير في حكومة براك ("معاريف"، 25 أيار/مايو 2008)، أنه في كانون الثاني/يناير 2000، جرت المفاوضات الأكثر أهمية بين إسرائيل وسورية، وقد شارك فيها [الرئيس الأميركي السابق] بيل كلينتون و[رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق] إيهود براك و[وزير الخارجية السورية السابق] فاروق الشرع، الذين عقدوا مع طواقمهم اجتماعات مغلقة في بلدة شبيردزتاون الأميركية، واتفقوا خلالها على سلسلة طويلة من الموضوعات بين الدولتين. وكان واضحاً للطرفين أنهما حققا اختراقاً يتيح توقيع اتفاق في غضون أيام معدودة. غير أن استطلاعاً للرأي العام أجري بناء على طلب من براك، أظهر أن معظم الجمهور الإسرائيلي غير مستعد للانسحاب من الجولان. وقد حذرته مستشاروه السياسيون في ذلك الوقت من مغبة السقوط، ولذا لم يتم توقيع اتفاق. وانتهى ذلك اللقاء التاريخي بتعهد الطرفين بأن يلتقيا مرة أخرى، لكن ذلك لم يحدث.

وتابع: إن المشتركين الإسرائيليين في المفاوضات السابقة [مع سورية] يدركون أنها عملياً أنجزت كل شيء. فالحدود بين الطرفين ستكون خطوط حزيران/يونيو 1967، وسيتركز الجهد الأساسي في رسمها، لأنها لا تظهر في

أي خريطة، وستكون هضبة الجولان مجردة من السلاح، ولن يكون عمق المنطقتين المجردتين من السلاح على طرفي الحدود متساوياً، وسيجري تفكيك المستوطنات [الإسرائيلية] في الجولان. ويمكن أن يستمر تطبيق الاتفاق بضعة أعوام، إذا كانت إسرائيل راغبة في ذلك. إن السر الأكبر هو أن لا حاجة من الناحية العملية، إلى مفاوضات [بين إسرائيل وسورية]، وإنما إلى فتح ملف المفاوضات في شبيردزتاون، وإلى جرأة سياسية. وأنا على قناعة بأن ما حدث بالنسبة إلى سيناء التي عارض 70% [من الجمهور الإسرائيلي] الانسحاب منها قبل اتفاقيات كامب ديفيد، ثم أيده بعد الاتفاقيات، سيحدث بالنسبة إلى هضبة الجولان، إذا جرى توقيع اتفاق سلام مع سورية. لقد كان في إمكاننا أن نوقع اتفاق سلام مع سورية قبل بضعة أعوام، وتفويت هذه الفرصة ترتب عليه اضطرارنا إلى الانسحاب من لبنان من دون اتفاق. كما كان يمكن أن تكون صورة الشرق الأوسط مغايرة تماماً لولا الخطأ الذي ارتكبه براك، وأنا أأمل الآن بأن يكون أحد الأشخاص الذين يدفعون اتفاقاً كهذا إلى الأمام.

(\*) كاتب فلسطيني.

(\*) أنظر باب الوثائق. (المحرر)

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)